

عمر سليمان أقنعه بضرورة قبولها بعد أن وضعه أمام خيارين: إما أن يقبل بالخطة ويتخلى عن صلاحياته ويصبح رئيساً رمزياً ويفتح المجال أمام إصلاحات جوهرية وأن يرفع يده عن أجهزة الأمن أو يتركه لمصيره..

وأكدت العديد من وسائل الإعلام هذا القول حيث نقلت صحيفة «الشرق الأوسط»، اللندنية نقلاً عن مسؤول مصري رفيع المستوى قوله أن القاهرة طلبت من الرئيس عرفات التنازل عن السيطرة على الأجهزة الأمنية في إطار إصلاحات داخل السلطة الفلسطينية، وأن يصبح مثل الرئيس الأفريقي نيلسون مانديلا مناضلاً تاريخياً وطنياً شريفاً له وزنه ومكانته المعنوية، ولكن ذلك لم يكن بالأمر الهين على عرفات -على حد قول ذات المصدر-.

٣- إن شارون أراد من الجانب المصري أن يكون له دور أكبر في المحافظة على النظام والأمن في قطاع غزة وأن يكون هو الذي يضمن عدم وجود خروقات أو مخالفات أمنية. فالرئيس المصري حسني مبارك أبلغ شارون استعداد مصر للقيام بدور أمني في غزة ولإيفاد خبراء فوراً لمساعدة السلطة الفلسطينية على بسط الأمن.

ورسالة الرئيس المصري إلى شارون التي أبدى له فيها استعداد مصر للقيام بدور أمني في غزة بعد انسحاب قوات الاحتلال منها، جاءت رداً على رسالة من شارون للرئيس المصري يطلب فيها قيام مصر بهذا الدور الأمني بهدف ضبط الشارع الغزاوي من أجل تسهيل مهمة الانسحاب من غزة، الذي سيجري وفق خطة شارون أحادية الجانب وليس وفق «خارطة الطريق»، كما جاء في المبررات المصرية. ٤- إن المبادرة المصرية تستند أساساً إلى خطة شارون التي يسجل فيها وقف عجلة التاريخ السائرة نحو دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، لا تحريك هذه العجلة فهذا هو الهدف الحقيقي والنهائي من هذه الخطة «التاريخية».

فكما سرب مقربون من شارون للصحف حال البدء على إعداد الخطة في «طاقم المزرعة» فإن الخطة تهدف إلى دفن القرار ٢٤٢، وكسب مرحلة هدوء قد تمتد إلى خمسة عقود. ولم يُخف شارون في ظهوره الإعلامي أن الذي حرّكه باتجاه هذه الخطة هو الجمود القائم في ظل غياب مبادرة إسرائيلية، مما قد يؤدي إلى ضغوط دولية تفرض على (إسرائيل) ما لا تريده، أو إلى مبادرات سيئة كمبادرة جنيف -كما قال- لملء الفراغ القائم.

وبقراءة نص الخطة المقررة لشارون نرى بأنه ومقابل النية بإخلاء المستوطنات من غزة حتى

ومن ناحيته وافق شارون على المبادرة المصرية بحماس ظاهر والتي لا تخرج كثيراً عن نطاق خطته المعدلة التي جزأها إلى أربع مراحل، بحيث يتم إقرار كل مرحلة من مجلس الوزراء بعد تنفيذ المرحلة التي سبقتها. وهو لا يزال يبذل جهوداً بدعم من الإدارة الأميركية لجزر السلطة الفلسطينية بشكل غير مباشر لتتحمل أجهزتها الأمنية تبعات الجانب الأمني فيها.

أما فصائل المقاومة الفلسطينية فقد سارعت إلى التحذير وأعربت عن أملها أن يكون الدور الأمني المصري المرتقب في غزة بعد الانسحاب الصهيوني منه داعماً لحقوق الفلسطينيين.

وقالت هذه الفصائل بأن تصريحات شارون حول المبادرة المصرية هدفها كسب الوقت وتضليل الرأي العام الإقليمي والدولي، في نفس اللحظة التي تتواصل فيها سياسة التدمير والبطش، ورفضوا أن يكون الدور المصري حامياً لأمن العدو والافان الشعب الفلسطيني لن يقبل هذا الدور، ودعوا إلى ضرورة تطابق الموقف المصري مع الموقف الفلسطيني في مواجهة المخططات الصهيونية، التي تهدف إلى خلق خلخلة في معادلة الصراع؛ خاصة التفريق بين الضفة والقطاع في المستقبل السياسي.

مخاطر الخطة

وتجاوزاً لكل المواقف التي رافقت إطلاق الخطة وبالعودة إلى بنودها، تدور حقيقة الكثير من التساؤلات حول طبيعة الدور المصري المنتظر وفق الخطة رغم محاولة الجانب المصري طمأنة الفلسطينيين بأن دورهم لم يتعد جانب المساعدة والمساهمة في استقرار القطاع بعد الانسحاب الصهيوني، وأنه ليس هناك أي مطامع مصرية ومن هذه المخاطر:

١- إن هذه خطة قد تحرر (إسرائيل) من أعباء غزة الأمنية والاقتصادية والديمقراطية، لكنها لا تحرر غزة من (إسرائيل) واحتلالها لها براً وجواً وبحراً وحالة معيشية. يضاف إلى هذا ضمان حق الرجوع كلما اقتضت الحاجة ذلك، كما تؤكد الخطة، للأبائشي والبلدوزر ليفعلا فعلهما في غزة.

٢- استبعاد القيادة الفلسطينية والجانب الفلسطيني ممثلاً بفصائله وقواه من تقرير الوضع السياسي الفلسطيني أو تهميشه، بحيث يصبح دوره هامشياً ويأتي في سياق التطبيق والتنفيذ وليس التخطيط والمشاركة.

فقد كان الواضح أن عرفات يرفض خطة شارون للانسحاب من غزة لكن مدير المخابرات المصرية

بدايتها، وبعد أزمات شارون الداخلية سارعت الحكومة المصرية إلى تقديم «التسهيلات» لشارون بشكل يكفل له تسويق خطته تجاه خصومه، وبدأت حينها سلسلة اتصالات مصرية - إسرائيلية ناقشت مستقبل القطاع والضفة الغربية ومصير «خارطة الطريق»، وتكلفت الاتصالات فيما عرف بالمبادرة المصرية، التي كشفتها وكالة أنباء «الشرق الأوسط» المصرية في الأول من حزيران/يونيو الماضي والهادفة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية.

ووفق الوكالة فقد وافقت الدولة العبرية على وقف عمليات القصف والاعتقال في أراضي السلطة الفلسطينية مقابل وقف العمليات الفدائية الفلسطينية، كما وافقت السلطة وفق ذات المصدر على العمل فوراً للتوصل إلى اتفاق مع الفصائل الفلسطينية على وقف إطلاق النار.

وكما نقلت الوكالة فقد صادق كل من شارون وعرفات على مبادئ الخطة المصرية، وأعلن شارون استعداده لتطبيق الانسحاب الصهيوني فوراً من قطاع غزة، وطلب من مدير المخابرات المصرية عمر سليمان إبلاغ الرئيس المصري بأنه سيبدل كل جهد من أجل تطبيق خطة «خارطة الطريق».

وفي الخطة، اشترطت مصر دوراً مصرياً فاعلاً ومؤثراً إذا ما انسحبت (إسرائيل) بالكامل من قطاع غزة وخاصة من شريط فيلاديلفيا، وفتح الممر الأمن بين غزة والضفة الغربية، واعتبار خطة شارون جزءاً من الاستحقاق الصهيوني وفقاً لخارطة الطريق، واعتبار إخلاء قطاع غزة مقدمة لمثل له في الضفة الغربية.

كما تضمنت الاشتراطات الشكلية عدم تجاهل «الجانب الفلسطيني من خلال عقد لقاء حول المسألة بين رئيسي الوزراء الصهيوني والفلسطيني: شارون وقرع».

ولذلك سارع رئيس وزراء السلطة الفلسطينية أحمد قرع وفي تواريخ موازية إلى الإعلان بأن القيادة الفلسطينية تدرس مقترحاً مصرياً بإعادة تأهيل وتدريب الأجهزة الأمنية في حال انسحبت الدولة العبرية، وأوضح قرع أن خطة أمنية فلسطينية تم وضعها ستتضح صورتها خلال الأيام القليلة المقبلة.

كما تدفقت أنباء أخرى تقول بأن مصر مستعدة لإرسال ما يتراوح بين ١٥٠-٢٠٠ خبير أمني إلى غزة لمدة ستة أشهر لتدريب قوة أمنية تابعة للسلطة الفلسطينية، وسيعمل فنيون وخبراء أمنيون أوروبيون إلى جانب المصريين في البرنامج التدريبي المقترح.